



انتخبت "هيئة التفاوض" السورية في اليوم الثاني من اجتماعاتها أمس الأحد، أنس العبدة رئيساً جديداً للهيئة، خلفاً لنصر الحريري المنتهية ولايته، بواقع 21 صوتاً، وبغياب ثلاثة مكونات عن الحضور (هيئة التنسيق، منصة القاهرة، منصة موسكو) التي تمنع عن الحضور بسبب خلافات حول "كتلة المستقلين" الجدد.

وقالت مصادر في الهيئة لـ"العربي الجديد" إنه كان من المتوقع أن يبقى التوافق على انتخاب العبدة - الذي لم يترشح أحد غيره - رئيساً للهيئة حتى بحضور الكتل الثلاث الغائبة، مؤكدة أن العبدة شخصية توافقية بين جميع كتل الهيئة، والخلاف ليس على من سيكون رئيساً للهيئة.

وهذا الأمر أكدته أيضاً مصدر في "منصة القاهرة"، بالقول: "نحن جميعاً لا مشكلة لدينا في أن يكون رئيس هيئة التفاوض هو أنس العبدة، وخلافنا لا علاقة له بالرئاسة أو منصب نائب الرئيس وأمين السر"، موضحاً أن الخلاف هو "حول ملف المستقلين الجدد في الهيئة، الذين نحن نطالب بضم ستة منهم إلى الهيئة من أصل ثمانية، على أن يبقى اثنان من المستقلين القدامى داخل صفوف الهيئة، والستة الباقيون في قائمة اللجنة الدستورية".

وبحسب مصادر "العربي الجديد"، فإن منصب نائب رئيس الهيئة سيبقى يشغلها أحد ممثلي "منصة القاهرة" في الهيئة، فيما سيبقى منصب أمين السر يشغلها أحد ممثلي "هيئة التنسيق" في الهيئة، وهذه أيضاً من الأمور غير الخلافية بين جميع مكونات الهيئة.

وأنس العبدة هو رئيس الائتلاف الحالي. لذلك، من المتوقع أن يقدم استقالته من رئاسة الائتلاف في الأيام القادمة، لتجدد الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة في الائتلاف، يُنتخب خلاله رئيس جديد خلفاً للعبدة.

ووفق مصادر "العربي الجديد"، هناك عدة أسماء مرشحة لرئاسة الائتلاف، منها الدكتور نصر الحريري، هيثم رحمة، عبد الإله الفهد، وشخصية أخرى من المتوقع أن تكون من التمثيل النسوي في الائتلاف".

ولفتت المصادر إلى أن "الأسماء هذه ليست الوحيدة، وليس نهائية، إذ يمكن أن يُضاف إليها مرشحون جدد في أثناء الاجتماع، فباب الترشح مفتوح للجميع".

في غضون ذلك، تستمر المفاوضات بين مكونات الهيئة من أجل حل إشكالية "المستقلين"، التي عطلت اكمال نصاب الحضور ليومين متتالين.

وقالت مصادر "العربي الجديد" إن هناك ضغطاً دولياً من أجل حل الإشكالية داخلياً، وإحراز تقدم في بقية الملفات المطروحة على طاولة الهيئة، بما فيها الانتخابات ودراسة الوضع السوري الراهن.

ومن المتوقع تأجيل بيان الهيئة يومين، وذلك من أجل ترك مساحة للمفاوضات الجارية، وأكدت عدة مصادر أن الأطراف جميعها في الهيئة تبذل كل الجهود من أجل حل الإشكالية الحالية، مؤكدة أن كتل الهيئة لا تريد أن يكون هذا الخلاف بمثابة نزاع، أو شرخ يُعطل أداء الهيئة ودورها في دفع عملية السلام السورية وفق القرار الأممي 2254.

المصادر:

العربي الجديد